

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media



20
21 حزيران - آب

تقرير
الانتهاكات
الربيعي

بالرغم من كفالة المواثيق الدولية لمجموعة من حقوق الإنسان، مثل، الحق في الحرّية والأمان على الشخص وفقاً للمادة 9 (1) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الحق في الخصوصية وحماية المراسلات ومن حملات تشويه السمعة والتدخل في الخصوصية وفقاً للمادة 17 (1) من العهد ذاته. كما يحمي العهد الدولي الحق في حرّية الفكر والوجدان والدين وإظهار المعتقدات ونشرها دون تدخل حسب المادة 18 (1، 2، 3)، إلا أن الواقع الفلسطيني في الفترة التي تم خلالها إعداد هذا التقرير، تعكس انتهاكا واضحا لهذه المواثيق الدولية.

فبعد اعتقال وقتل الناشط السياسي نزار بنات، في مدينة الخليل بتاريخ 24 حزيران، قمعت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية المظاهرات بعنف وشنت حملات تشهير بحق النشطاء/الناشطات واعتقالات، وساد جو من الاستقطاب الشديد بين الأجهزة الأمنية والمعارضين للسلطة الفلسطينية، بما في ذلك من انعكاسات هذا التوتر على الفضاء الرقمي الفلسطيني.

لقد خلقت هذه الظروف السياسية الداخلية بيئة خصبة لانتهاكات الحقوق الرقمية، لا سيّما انتهاكات الحق في حرّية الرأي والتعبير وانتهاكات الحق في الخصوصية. وقد وثّق مركز حملة العديد من الانتهاكات الرقمية خلال تلك المرحلة سواء من السلطات الإسرائيلية، والسلطة الفلسطينية، أو منصات التواصل الاجتماعي.

هذا في الوقت الذي تكشّفت به صفحات جديدة من حجم دور صناعات الرقابة الإسرائيلية في قمع المعارضين/ات السياسيين والصحفيين/ات والنشطاء والناشطات في فلسطين وحول العالم، من خلال تزويد أنظمة مراقبة وتتبع من خلال عدد من الشركات الخاصة الإسرائيلية أبرزها شركة NSO.

يناقش هذا التقرير الربعي انتهاكات الحقوق الرقمية الفلسطينية التي رصدها ووثقها "مركز حملة" من مختلف الجهات، من بداية شهر حزيران حتى نهاية شهر آب، بحق الفلسطينيين/ات للدفع قدماً بهذه الحقوق وحمايتها وخلق فضاء رقميٍّ عادلٍ وآمن.

السلطات

وثّقت مؤسسة الحق خلال الشهور الثلاثة المنصرمة 5 حالات احتجاز تعسّفي أو استدعاء على خلفية حُرّيّة الرأي والتعبير عبر منصات التواصل الاجتماعي في الضفّة الغربية وقطاع غزّة، بالإضافة إلى محاولة اعتقال الناشط السياسي نزار بنات والذي قُتل خلال محاولة اعتقاله على خلفية نشاطه على منصات التواصل الاجتماعي. وقد تصاعدت حدّة الاعتقالات في الضفّة الغربية بوتيرة غير مسبوقه على خلفية التجمّعات السلمية إثر مقتل الناشط نزار بنات.

تواصل التحريض الإسرائيلي الرسمي وغير الرسمي على الفلسطينيين في وسائل الإعلام وعلى منصات التواصل الاجتماعي. وقد وثّقت وكالة وفا على مدار الشهور الثلاثة الماضية حوالي 100 مادة ومحتوى تحريضي من سياسيين/ات إسرائيليين وكتاب رأي مؤثرين على الفضاء الرقمي، في حين لا يوجد ما يرصد المحتوى التحريضي على العموم في الفضاء الرقمي العبري خلال الشهور الثلاثة المنصرمة..

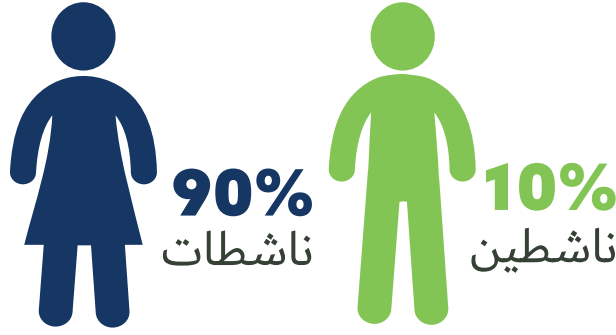
حملات تشويه سمعة/عنف مبني على النوع الاجتماعي

نشرت حسابات شخصية على منصات التواصل الاجتماعي المختلفة والمؤيّدة للسلطة الفلسطينية صور شخصية وخاصة للمشاركين/ات في المظاهرات بهدف ابتزازهم/ن والتشهير بهم/ن وإقصائهم/ن عن ممارسة حقهم/ن في التعبير عن الرأي والتجمع السلمي، بعد مصادرة وسرقة الهواتف المحمولة الخاصة بالمتظاهرين/ات، بهدف التحريض عليهم/ن والتشهير بهم/ن، ما أدى إلى اختراق حقهم/ن في الخصوصية.



وثق "مركز حملة" 20 حالة تشهير بحق ناشطات وصحفيات ونشطاء على خلفية مشاركتهن/م في المسيرات الاحتجاجية، 16 حالة منها في يوم واحد فيما قد يؤشر لحملة ممنهجة، علماً بأن معظم هذه الحالات تُشكّل بالإضافة إلى التشهير حالات تحريض على العنف وعنف مبني على النوع الاجتماعي حيث استهدفت الناشطات والصحفيات على نحو خاص. فقد استهدف المحتوى الموثق في 18 حالة الناشطات في حين استهدف المحتوى في حالتين ناشطين. في حين رصد حملة عددًا آخر من التعليقات المسيئة والتحريضية ضد الناشطات، شملت محتوى تمييزي بسبب النوع الاجتماعي والرأي السياسي.

توزيع حملات التشهير وفقاً للنوع الاجتماعي



كما وثق المركز 16 حالة التشهير على منصة فيسبوك، وحالتين على منصة إنستغرام، وحالة واحدة على منصة تيك توك، وأخرى على منصة تويتر. وبصفته شريكاً موثقاً للعديد من شركات التواصل الاجتماعي، فقد تواصل مركز حملة مع شركة فيسبوك وبلغ عن الحسابات والمحتوى التشهيري وطالب بحذفه من المنصات، واستجابت الشركة لطلبات حملة في حذف المحتوى التشهيري، فحذفت الشركات 2 محتويات، ومحتوى آخر كان الرد عليه سلبي، ومحتوى آخر تم الرد لكن كان قد حذف مسبقاً بسبب حملات التبليغ من النشطاء ضد الحسابات التشهيرية، في حين لم ترد شركة فيسبوك على 16 طلب آخر حتى اللحظة.

توزيع حملات التشهير واختراق الخصوصية وفقاً لمنصة التواصل الاجتماعي



الحق في الخصوصية والأمان الشخصي

تسعى الشرطة الإسرائيلية لنصب كاميرات التعرف على الوجوه في الأماكن العامة والشوارع من خلال سن قانون بهذا الخصوص، ويمكن لعدد من أجهزة الأمن غير جهاز الشرطة الحصول على المعلومات التي تجمعها الكاميرات.

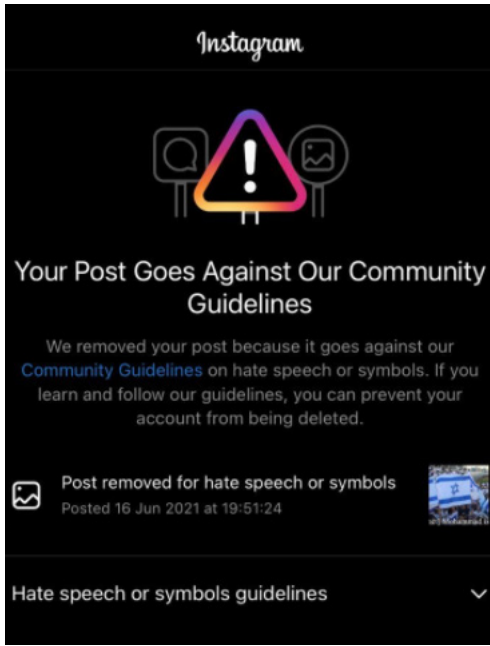
هذا وقد نشر مركز حملة تقريرًا حول الخصوصية وحماية البيانات خلّص به إلى أنّ مفاهيم الخصوصية والبيانات الشخصية غير معروفة إلى غالبية العيّنة البحثية، وأنّ نسبة ضئيلة من المستخدمين/ات يتفحصون سياسات الخصوصية للمواقع الإلكترونية التي يستخدمونها، والغالبية العظمى تعتقد بضرورة سن قانون لحماية الخصوصية والبيانات.



منصات التواصل الاجتماعي:

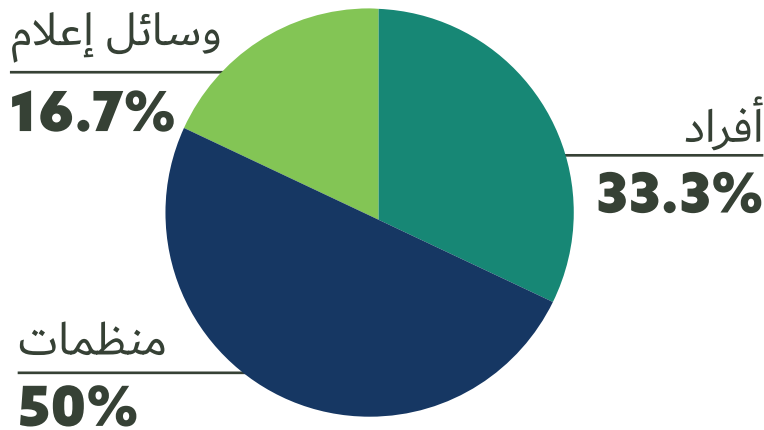
وثق مركز حملة ما مجمله 116 انتهاكاً بحق المستخدمين الفلسطينيين والمؤيدين للقضية الفلسطينية من قبل منصات التواصل الاجتماعي.

وثق مركز حملة 16 انتهاكاً إزالة محتوى خلال الشهور الثلاثة الماضية، وتوعدت أشكال المحتوى المحذوف كالتالي: 5 صور، و4 منشورات نصية، و3 تعليقات، و3 قصص مصورة (ستوريز)، و1 فيديو¹.



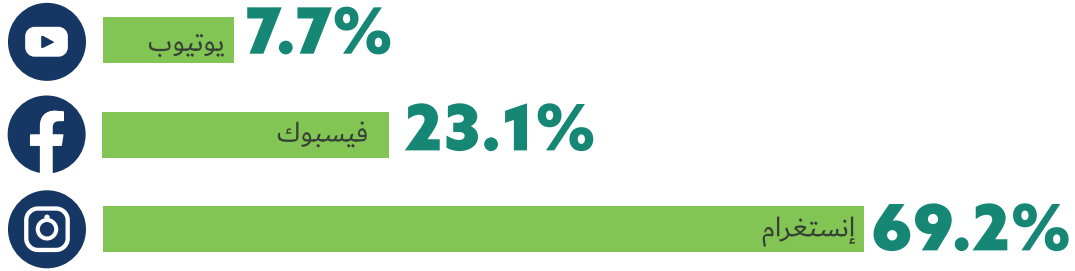
وقعت الانتهاكات بحق 9 أشخاص، منهم 7 نساء و2 ذكور، و2 منظمات، و2 وسائل إعلام. اختلفت المنصات التي وقعت عليها هذه الانتهاكات، فكانت 9 حالات على منصة إنستغرام، و3 على منصة فيسبوك، و1 على منصة يوتيوب. بينما كانت 9 من هذه الانتهاكات بحق حسابات شخصية لأفراد، و4 منها لصفحات عامة، تواصل "مركز حملة" مع منصات التواصل بخصوص كافة الحالات وتقديم بلاغات بهذا الخصوص.

أصناف الحسابات التي تعرّضت لحذف حسابات حسب الجهة التي تملكها

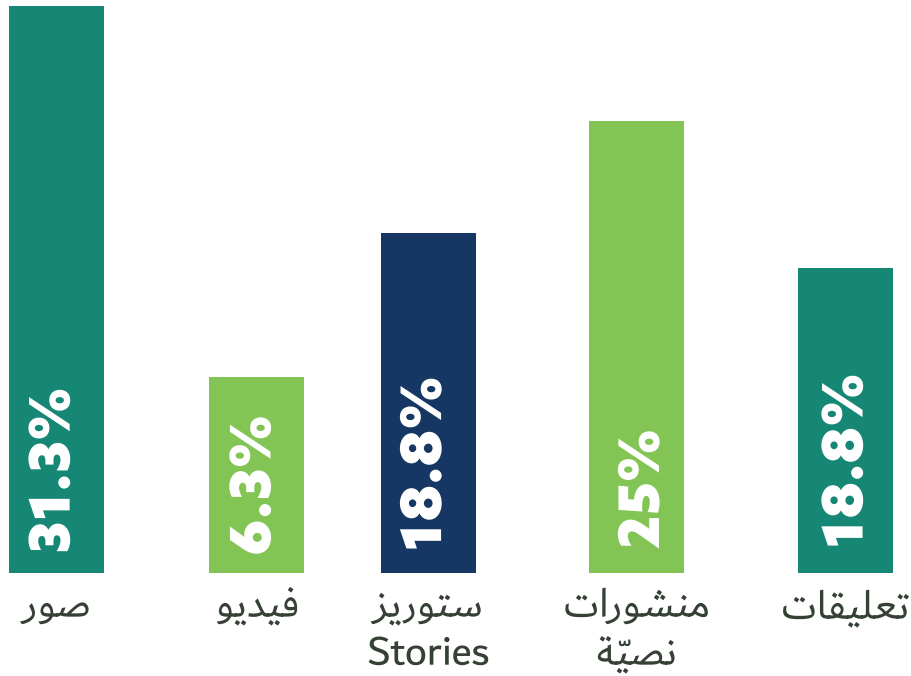


1. عدد الانتهاكات الإجمالي أكبر من عدد الحالات لأنّ بعض الحالات تعرّضت لأكثر من انتهاك.

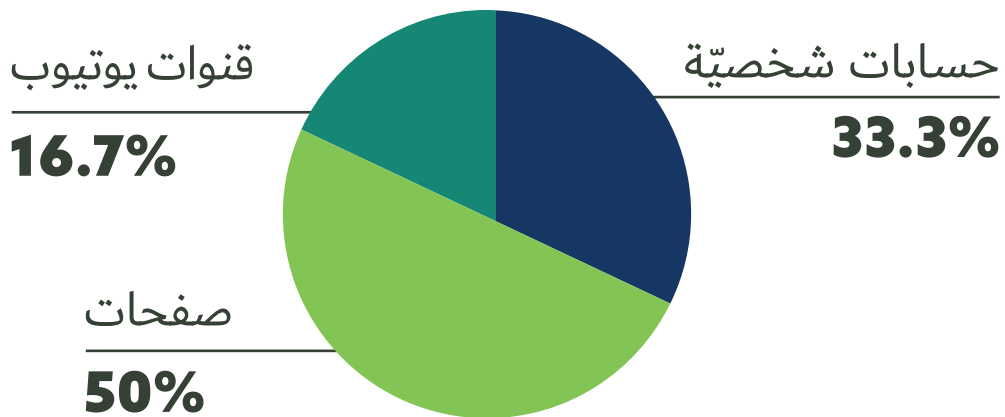
توزيع الانتهاكات حسب المنصة



نوع المحتوى المحذوف



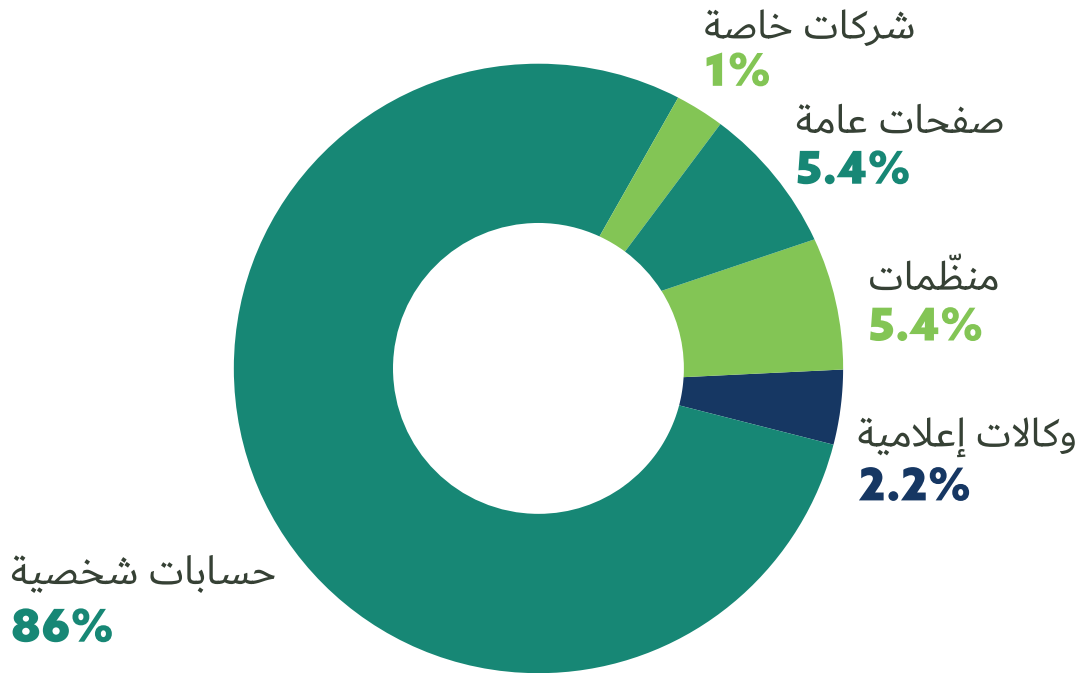
أنواع الحسابات التي تعرّض لحذف محتوى



كما وثّق مركز حملة 100 انتهاك على هيئة تعليق حسابات (بأشكاله المختلفة) على مختلف منصّات التواصل الاجتماعي خلال الشهور الثلاثة المنصرمة. وتوزعت أصناف الانتهاكات على النحو التالي، 52 حالة تعليق (وحذف) حسابات، و33 حالة تقييد حساب، و9 حالات تحذيرات لحسابات، وحالتين اختراق، وتعطيل حساب واحد، وحالة تقليل نسبة مشاهدة ووصولية، وحالتين أخرى².

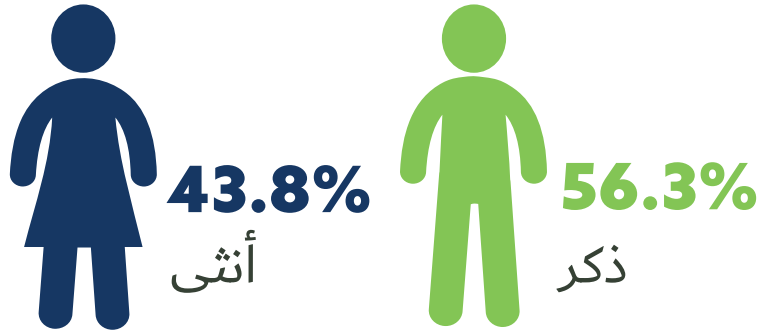
توزّعت الحالات على منصّات التواصل الاجتماعي على النحو التالي: 63 حالة على منصة فيسبوك، و22 حالة على منصة إنستغرام، و5 حالات على منصة تويتر، وحالتين على منصة تيك توك، وحالة واحدة على منصة بيجو لايف. وقعت هذه الانتهاكات على حسابات 80 فردًا، وصفحات 5 منظمات غير حكومية، وكالتين إعلاميتين، و5 صفحات عامة أخرى، وشركة خاصة واحدة. ومن مجمل الأفراد الذين تعرضوا لتعليق حسابات 35 أنثى و45 ذكر.

تصنيف الحسابات حسب الجهة التي تملكها

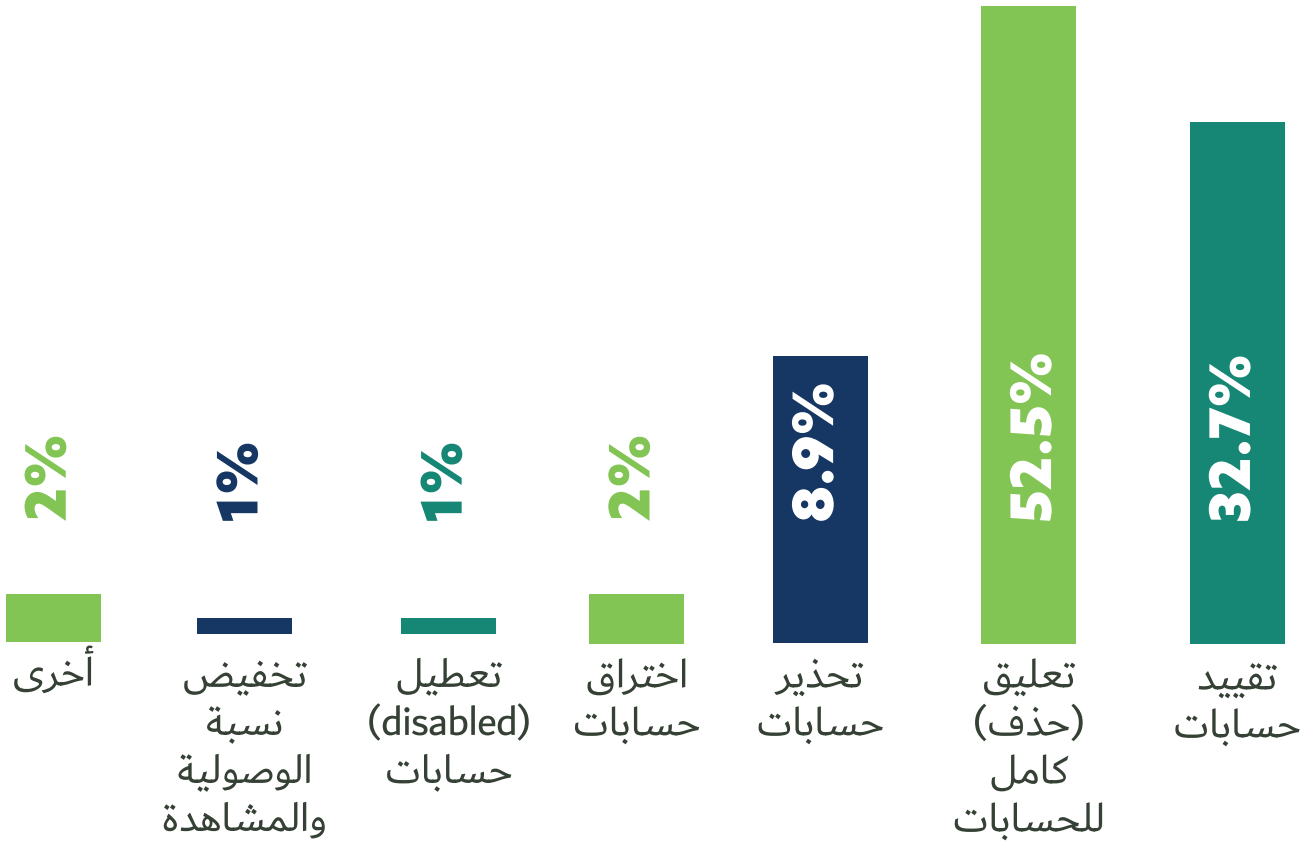


2. عدد الانتهاكات الإجمالي أكبر من عدد الحالات لأنّ بعض الحالات تعرّضت لأكثر من انتهاك.

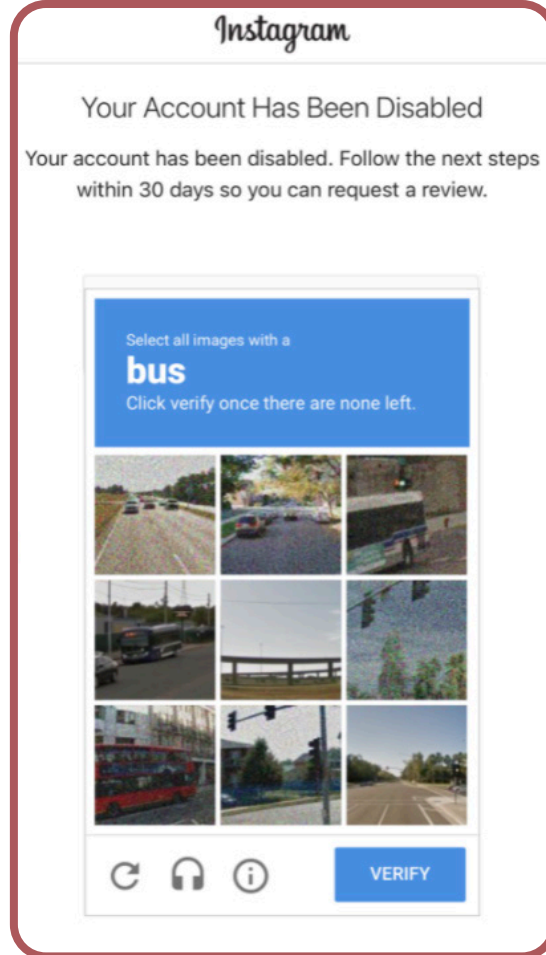
توزيع حملات التشهير وفقاً للنوع الاجتماعي



أشكال انتهاك الحسابات



لقد تم التواصل وتبليغ الشركات حول 89 من هذه الانتهاكات، وتم الرد بشكلٍ إيجابي واستعادة 9 حسابات وصفحات، في حين تم الرد سلبياً على حالة أخرى، وحالة أخرى كان الرد إيجابياً لكن الحساب قد أُستعيد مسبقاً، وبقيّة الحالات تم الرد عليها آلياً.



تحديثات الشركات التكنولوجية

أرسل ائتلاف من المؤسسات الحقوقية حول العالم، بما فيها مركز حملة، رسالةً إلى شركتي وباي بال وفينمو تطالبهما بوقف الانتهاكات المتمثلة في إغلاق وتجميد حسابات على خلفية سياسية وعرقية لا سيّما حسابات المستخدمين العرب والمسلمين. ودعا الائتلاف الشركتين إلى تعزيز مبدأ الشفافية والمحاسبة في ممارساتها وسياساتها، وتوفير آليات استئناف واضحة وتطوير آليات تنبيه إثر تعطيل أو تجميد الحسابات.

أطلقت منظمة العفو الدولية (أمнести) تقريراً جديداً حول [الصناعات التكنولوجية الرقابية الإسرائيلية](#) خلال فترة إعداد التقرير، وقد تبين وجود قائمة بأكثر من 50 ألف اسم أفراد وشخصيات عامة [ومؤسسات حقوقية ونشطاء وصحفيين/ات](#) معدة للاختراق من قبل زبائن الشركة الإسرائيلية.

وقّعت "رابطة مكافحة التشهير" مذكرة تفاهم مع شركة "باي بال" من أجل التحقيق في كيفية استخدام ما تسميهم "الجماعات المتطرّفة وجماعات الكراهية" المنصّات المالية لتمويل "الإرهاب". ويعني ذلك تسليم شركة باي بال بتعريف الرابطة ومعاييرها لمعنى "الإرهاب"، ومن المعروف أنّ الرابطة تبذل جهوداً هائلة في وصم المحتوى الفلسطيني النقدي للاحتلال الاسرائيلي وتعرف الرابطة بحملات التشهير التي تشنّها على النشطاء وتصفهم/ن فيها بالعداء للسامية وتسعى من خلال ذلك حماية إسرائيل من أي نقد وكبت حرّية الرأي والتعبير للنشطاء.

استنتاجات

يظهر من المعطيات في التقرير أنّ الفضاء الرقمي الفلسطيني لا زال بعيدًا عن الأمان والعدالة وصيانة الحقوق والحريّات. وإن كانت الانتهاكات تصعد وتهبط وفقًا للظروف السياسية الماثلة انعكاسًا للميدان وتفاعلًا معه، فإنّ نهج الشركات والسلطات في ملاحقة نشاطات التواصل الاجتماعي ومعاقتهم/ن على آرائهم/ن، وتعليق الحسابات وحذف المحتوى، وحملات التشهير والأخبار الكاذبة والتحرّيز لا يزال يملأ الفضاء الإلكتروني.

ويظهر أنّ منصّات التواصل الاجتماعي وشركات الاقتصاد الرقمي لا زالت تميّز رقميًا ضد الفلسطينيين/ات بدلا من تعزيز العدالة والحريّات في الفضاء الرقمي، كما تقمع السلطات المختلفة الحريات وتنتهك الحقوق الرقمية للفلسطينيين/ات، وبشكل خاص الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في حماية الخصوصية.

ولا زالت إسرائيل تتصدّر دول العالم في الصناعات الرقابية والتي سُلط الضوء عليها خلال الأسابيع القليلة الماضية، وتعرّض هذا النوع من الصناعات الأمنية الرقمية إلى كثيرٍ من التحليلات والتعليقات عبر مختلف وسائل الإعلام المحليّة والعالمية، واتخذت المسألة أبعادًا سياسية ودبلوماسية واسعة النطاق.

حملة - المركز العربي
لتطوير الإعلام الاجتماعي
7amleh - The Arab Center For
the Advancement of Social Media



20
21 حزيران - آب

تقرير
الانتهاكات
الربيعي

تواصلوا معنا

info@7amleh.org | www.7amleh.org

Find us on social media: 7amleh

